كيف تصبح "الواقعيّة" عدولاً عن الثورة ؟!

للامبريالية وللقوى الرجعية والطبقية التي تستند عليها تلك الامبريالية » .

قلنا يومئذ للبرغوتي وجماعته ازاء مناقشتنا لموقفهم السياسي المتناقض مع الميثاق الوطني ومع طموح كل فرد من أفراد شعبنا في الارض المحتلة وخارجها ولا يخدم سوى الاحتلال واعطائه الشرعية التي يريدها بقبولهم اياه ، باستخدام طرائق النضال السلمي ردا على احتلال عدواني لارض الوطن بالقوة والعنف ودعم الامبريالية .. قلنا لهم المقولة اللينينية المأثورة « أن القضايا الكبرى المتعلقة بحياة الشعوب لا تحل الا بالقوة » وبالنتيجة فأن الحزب الشيوعي الفلسطيني يعتبر أن الكفاح المسلح والعنف الثوري ضد الكيان الصهيوني بكل ما يمثله من احتلال وقهر واستغلال لجماهير شعبنا « نشاطات مغامرة وتتناقض وسياسة حزبنا » وأن « التهمة » الاسرائيلية لممارسات الشيوعيين في غير محلها « وهي سخيفة ويقصد منها الاسرائيليون ابعاد شيوعي اخر ونصير سلام من بين الجماهير ومن أجل اتهامنا نحن الشيوعيين وكأننا مشتركون في نشاطات مغامرة » ..!

يا له من سفف وارتداد أحمق عن اولويات العمل الوطني واعتباراته !.

● الحزب على المشرحة الوطنية

واليوم وبعد أن وصل الامر بجماعة الحزب الشيوعي الفلسطيني للدعوة علنا الى تعميم انحرافهم السياسي والوطني ، ومحاولة دفع منظمة التحرير وسوقها الى اتخاذ مواقف لا وطنية ومنحرفة والالتزام بنهج تضليلي مساوم غاية في الانحراف والسوء - نضع مواقف الشيوعيين على المشرحة الوطنية ، لان المسألة خرجت عن اطار « النقد الرفاقي » لان المسألة تتعلق بقضية شعبنا المصيرية وبنهج يحاول ضمن لباسه الوطني تمرير قضية الاعتراف بالعدو الصهيوني تحت عناوين براقة لفظها ورفضها شعبنا وحتى اليمين الفلسطيني والعربي لم يجرؤ على المناداة بما ينادي به « الشيوعيون » اليوم .

لقد كشفت سنوات حربنا ضد العدو الصهيوني ، وها هي تتكرس اليوم نهائيا ، عن خطورة النهج والمسلكية الاصلاحية الذي ينتهجها الحزب « الشيوعي » الفلسطيني ، وانعكاساتها السلبية على مجرى النضال العام لجماهير شعبنا وحركته الوطنية المقاتلة .

ولا بد ازاء تناولنا لمواقف « الحزب « الشيوعي » الاردني الفلسطيني » أن نثبت الاتي :

١ - ان ما يحدونا للتصدي للاراء والمواقف التي يقفها الحزب « الشيوعي » الفلسطيني ولغيره هو ما تفرضه علينا مسؤوليتنا الثورية في الساحة الفلسطينية ازاء فضح وتعرية أية انحرافات عن الخط الوطني الصحيح ، ورفضنا للاستراتيجيات الانهزامية التي تحاول فرض نفسها على استراتيجية التحرير الشامل المقرة في الميثاق الوطني الفلسطيني ، وفي البرنامج السياسي لمنظمة التحرير وفي كافة برامج الفصائل والمنظمات المتواجدة على الساحة ما عدا برنامج الحزب « الشيوعي » الفلسطيني .

٢ - تحصين الجماهير الشعبية الفلسطينية ضد كافة الاطروحات الانهزامية التي تتجه في مداها الاستراتيجي الى الترابط واللقاء مع العدو ، التزاما منا بنهجنا الثوري الذي يضع مصلحة الجماهير ومستقبلها في التحرر والعودة على كل أرضها المغتصبة في مقدمة أهدافه الامر الذي يحتم أن نقول لهذه الجماهير ممن تتكون قافلة التحرير ومن هي الاطراف الاخرى المعرقلة والاصلاحية المساومة .

٣ - بعد تصريحات البرغوتي والجديد المعلن ، والمكتوب من مواقف الحزب « الشيوعي » فاننا لا نستطيع السكوت على هذه المواقف ، ولا نسمح لانفسنا بالسكوت حفاظا على « العلاقات الرفاقية » فمع أهمية هذه المسألة بالنسبة الينا يبقى الاهم والاكثر مركزية هو مستقبل جماهيرنا ، فقد أصبحت قضية الفرز الاستراتيجي والوطني تفرض نفسها ، والا فان أبطال تمييع استراتيجية النضال التحرري لجماهير شعبنا سيستمرون في ممارسة ادوارهم المخربة الامر الذي « يتناقض وسياسة جبهتنا وارادة قواعدنا وجماهيرنا » .

● اطروحات الحزب « الشيوعي » الفلسطيني الجديدة

تحت عنوان « فلتتوطد نجاحات منظمة التحرير ببرنامج واقعي لتسوية عادلة » طرحت نشرة « الوطن » التي يصدرها التنظيم « الشيوعي » الفلسطيني في الضفة الغربية « العدد الثاني أواسط كانون الثاني ١٩٧٦ » المواقف التالية :

□ حول التوازن الدولي ونجاحات م . ت . ف . واقامة الدولة الفلسطينية

قالت نشرة « الوطن » في معرض ابرازها لنجاحات منظمةالتحرير الفلسطينية « دوليا » والتي تمهد في نظر أصحابها الطريق « لاقامة الدولة الفلسطينية ، واعادة اللاجئين الى ديارهم ، أو تعويض من لا يرغب منهم في العودة - ان هذه النجاحات السياسية ليست شكلية لكونها تنبع من توازن جديد للقوى على المسرح الدولي يميل لصالح قوى التحرر والسلام والاشتراكية » .

وتعزو « الوطن » سبب « النجاحات هذه للتضامن العربيوالدولي » المدينة له . ان القول بأن موازين القوى الدولية تميل لمصلحة حركة التحرر العالمي هو قول صحيح لكن هذا الاختلال في الموازين لا يعكس نفسه بشكل ميكانيكي لمصلحة حركة التحرر العربية والفلسطينية ، بل ان هذا يحتاج الى خلل في موازين القوى لمصلحة هذه الحركة في منطقتنا نفسها بالشكل الذي يمكنا من توظيف هذا الميل على الصعيد الدولي بالاضافة الى أن القوى الدولية الفاعلة فيما يسمى بتسوية أزمة الشرق الاوسط تنطلق من تسليمها بالقرار ٢٤٢ سيء الذكر ، اذ أن موازين القوى في المنطقة لصالح قوى التحرر يكذبه وينسفه تماما حقيقة القوى المتحكمة بمسار التسوية السلمية التي تقوم فيها الامبريالية بالدور المبادر والاساسي منذ أن انتهت حرب تشرين التحريكية حيث قام كيسنجر بجولاته المعروفة اعتمادا على ركائزه الرجعية في المنطقة المتمثلة بالنظم الرجعية السعودية والمصرية ومعها ما يسمى بانظمة « الطوق العربية » وعلى رأسها النظام الرجعي الاردني والنظام السوري ، ولقد حققت خطوات كيسنجر وجولاته فك الارتباط الاول والثاني على جبهة سيناء المصرية وفك الارتباط الاول على جبهة الجولان السورية ، وبانتظار استكمال شروط فك الارتباط الثاني على جبهة الجولان من وجهة نظر الاميركان وحلفائهم . فمن أين سيميل ميزان القوى لمصلحة حركة التحرر وقد حدث ما حدث من فك ارتباط وتوقيع لاتفاقية سيناء ومن تفجير مسلح للصراع في لبنانوالذي استهدف رأس المقاومة والحركة الوطنية ، وأسهم في احداث النزيف البشري والتسليحي لمدة عام كامل ، ولم يزل مستمرا لتمرير التسوية الاستسلامية ولفرض شروطها على منظمة التحرير والحركة الوطنية لكيما تقدم تنازلات وطنية وفق الشروط والمقاييس الاميركية والرجعية للتسوية ، بالرغم من أن هذه المؤامرة تلقى مقاومة جماهيرية ضارية سوف تؤثر في مسار حركة الاحداث وجدليتها وتسيرها باتجاه يخدم ثوريا وفي محصلته النهائية حركة التحرر العربية والفلسطينية ،ويعزز صحة تحليلنا للاحداث .

- ثم ماذا عن انظمة الارتداد والخيانة التي أصبحت أداة طيعة بيد الامبريالية وخصوصا بعد حرب تشرين « المجيدة » واتفاقيةسيناء الخيانية لتنفيذ مشاريعها ولربط المنطقة بالمخططات التصفوية وفتح ابواب المشرق العربي واسعا امام النفوذ الاميركي سياسيا واقتصاديا وعسكريا .. فالنظام الرجعي المصري وقع اتفاقية سيناء الخيانية حتى كرت سلسلة المزيد من الانهيارات فمن سياسة الانفتاح الاقتصاديوتعبيد الارض المصرية امام الاستثمارات الاجنبية بدون عوائق تذكر الى الالغاء التدريجي للقطاع العام وبيعه بأبخسالاثمان حيث نشأت طبقة طفيلية جديدة من السماسرة و « القطط السمان » التي اثرت بشكل غير مشروع سيما وان الرشوة والفساد والسرقات اصبحت تمارس علنا وعلى رؤوس الاشهاد هذا عدا عن اقامة المدن المفتوحة والمناطق الحرة « بور سعيد » .

وقد وصل « التلاحم » المصري الاميركي وتبعية النظام الشاملة حدا دفع السادات للطلب الى روكفلر الاحتكاري الاميركي المعروف ليكون مستشاره الاقتصادي ، وتوجت مأساة الارتداد المصري بالغاء معاهدة الصداقة السوفيتية - المصرية وهذه كانت ضمن شروط التبعية والانفتاح الجديد . وخرجت مصر بذلك من اطار الصراع العربي - الاسرائيلي واصبحت تشكل ركيزة ثانية واساسية للسياسة الاميركية في المنطقة بجانب الركيزة السعودية الرجعية لتشكلان قلمتي الرجعية والثورة المضادة ضد حركة شعوب المنطقة وثورتها الوطنية الشعبية المتصاعدة وهو الامر الذي تجسد في ثلاث مسائل بارزة :

اولا : تفجير الاوضاع في لبنان والتي استهدفت ضرب البندقيةاللبنانية واجهاض حركتها الوطنية ، وتحجيم المقاومة الفلسطينية والهيمنة عليها في سبيل دفعها لتقديم تنازلات وطنية لتصبح بعدها مؤهلة لدخول مؤتمر التصفية في جنيف ، الامر الذي سينتج عنه اخلال بموازين القوى اليمينية ، وذلك كله لتمرير التسوية الخيانية ، وتقوية الركائز الرجعية المحلية وترسيخ مواقعها على حساب منجزات ومطامح حركة التحرر الشعبية .

ثانيا : التحالف الرجعي في المنطقة مع الامبريالية في التآمر على ثورة الشعب العماني التي تقودها الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي وقد اتخذ هذا التآمر اشكالا عدة عسكرية وسياسية في نفس الوقت الذي سجلت فيه الانظمة الرجعية تراجعات مذلة رافقت خطوات اقتراحها لانشاء « وكالة انباء الخليج العربي » والتي احتجت عليها الامبريالية الاميركية والنظام الرجعي الايراني الذي اصر على تسمية الوكالة باسم « وكالة انباء الخليج الفارسي » ولم تجرؤ الانظمة السائرة في فلك الامبريالية على تسمية الوكالة كما اقترحتها ورضخت لاوامر اسيادها الامبرياليين وهي التي صمتت صمت القبور عن احتلال ايران لجزر طنب الكبرى وابو موسى ولم تتفوه بكلمة واحدة ازاء الاحتلال الايراني الرجعي للارض العربية .

ثالثا : معركة البترول التي برزت بعيد حرب تشرين حيث استعادت الامبريالية الاميركية زمام المبادرة ووحدت موقف المعسكر الرأسمالي المستهلك للبترول في مواجهة دول المنطقة المنتجة لهذا البترول سواء لجهة تخفيض نسبة استهلاكها من الكميات المستوردة منه او لجهة التحكم بتسويقه في اسواق البلدان الرأسمالية حيث اقفلت اسواقها في وجه بترول الدول العربية الرافضة والتي سلكت موقفا وطنيا ابان حرب تشرين . وما ساعد الامبريالية في تحكمها هذا بسوق النفط هو مضاعفة الرجعية لكميات البترول المنتجة يوميا بملايين البراميل للتعويض عن النفط المستورد من بلدان الرفض العربية بناء على اوامر الامبرياليين الاميركان لعملائها السعوديين .

ثم او لم يعترف جماعة الحزب « الشيوعي » الفلسطيني هنا بهذه الحقيقة .. أم ان مواقفهم تتأرجح وفقا لميزان المصالح ذات الارتباط ؟؟!

ومن جهة اخرى فان دعوة الحزب الشيوعي هنا لاقامة دولة فلسطينية ضمن موازين القوى العربية والدولية الراهنة « انسحاب جزئي ، وتعريض من لا يرغب من الفلسطينيين في العودة » يجد تعبيره بصورة أو باخرى في كل من مشروع حسين ، ألون ، وهو ما ترفضه جماهيرنا التي شردت من ديارها عام ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ وعانت من شرور وعذابات الاحتلال طويلا ويتناقض هذا الطرح مع شعار تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني .

وفيما يتعلق « بالنجاحات » التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد الدولي فنحن قلناها ونعيد التأكيد عليها باننا لسنا ضد عرض قضيتنا في أي محفل دولي واحراز مكاسب سياسية للقضية الا اننا بالمقابل لا نستطيع تجاهل ان حركة الفعل السياسي والتحركات الدبلوماسية والاتصالات التي تمت لم تكن مقطوعة الجذور ولا الصلة بالجهود المبذولة في اطار التسوية الاستسلامية ومن هنا كان تحذيرنا وسيظل قائما في وجه تعبيد الطريق أمام منظمة التحرير واعدادها لتكون أطرف المدجن والقابل بمعادلة التسوية في ظل موازين القوى الراهن دوليا وعربيا وهو على أية حال ليس في مصلحتنا .

● التنظيم « الشيوعي » يدعو المنظمة للتخلي عن شعار الدولة الديمقراطية

ومن اخطر الدعوات التي برزت في الساحة الفلسطينية على الاطلاق هي الدعوة الناعقة التي يطلقها اليوم اصحاب نظرية اقتسام ارض